المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

أزمة التداول السلمي على السلطة في ليبيا وتداعياتها الامنية والاجتماعية

إعداد / أ. د. خالد مسعود يحي
مستشار شؤون دراسات وابحاث الامن القومي
عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

الديموقراطية او التداول السلمي للسلطة هي تلك اللمسة والعنوان الحضاري المغيب في موروثنا الثقافي، وهي مشروع البديل الأزموية لسلطة وسطوة الغلبة والمغالبة، هي تلك القيم المتجذرة في العمق الايديولوجي لدي شعوب الدول النامية، ورغم القناعة التي ترسم صورة ذهنية بأن هناك ميلاً وطبعاً انسانياً الى الجنوح بالسلطة حتى في نواة المجتمع (الاسرة والقبيلة) فإن تطور العقلية البشرية أصبح ينظر الى السلطة ليس باعتباره مفسدة فحسب، انما يتعاطى مع السلطة المطلقة كواقع للمفسدة مطلقة كما يشير العديد من المنظرون والفلاسفة القدامى والمعاصرين، والتعاطي معه يكون بحسب ثوابت وقيم المجتمع وتركيبته الديموغرافية والقيمية والثقافية الداعمة للديمقراطية والتحول السلمي للسلطة او الرافضة للتغيير، أو تلك الاشكال من المظاهر المؤيدة للاذعان وجنوح السلطة للحفاظ على الثوابت السياسية والحضارية للمجتمع!!.

كتب الفسلسوف السياسي الشهير "برتراند راسل" حول (السلطة او ربما السطوة) وجادله مفكرون سياسيون آخرون أن بوصلة الديناميكية الاجتماعية الذي صاغه "كارل ماركس" في المال، وفرويد في الجنس، يحاكي افكار "راسل" بمنطق مدافع على السطوة او السلطة والهيمنة، وبالتالي فإن البعض من المفكرين السياسيين لا يستطيعون أن يقروا باستحالة انه (عند من ينالون قدراً ضئيلاً من المجد والسلطة فإن قدراً ضئيلاً آخر يضاف إليه سيكون أمراً مرضياً)، لأن هذا النوع من الرغبات لا حد له ولا مكان ولا زمان له ولا يمكن اشباعها، وبالتالي فإن التعرض للبطش والقسوة يؤدي بالرعية إلى أن يسلكوا احد النمطين، اولئك الذين يرهبون ويخافون السطوة فيتجهون الى الاختفاء والتهرب او القبول بها والدعاية لها، واولئك الثوريون المتسلقون المتحفزون الى التمكن في مفاصل الدولة لممارسة البطش والنفوذ والسيطرة بدلاً من التعرض له ومواجهته والتحرر من سطوته وجبروته وقيوده، فيشرعنون ممارساتهم ويصبحون الاوصياء على الدولة والموجهون لدفة القانون، ويعرقلون انتاج الدستور ويصبحون حلقة الوصل بين ارادة الشعوب والتداول السلمي على السلطة، فلا تنتقل السلطة من هيئة حاكمة الى اخرى الا اذا توافقت حاجاتهم ورغباتهم مع معطيات واهداف التغيير.

إن ما يلاحظه المهتمون بالشأن السياسي والعام من استقرار وتقدم ورفاهية وأمن في كثير من دول العالم جاء لتجاوزهم فلسفة "لويس الرابع عشر" في مفهوم الحكم والدولة (أنا الدولة والدولة أنا)، وقيامهم بتجاوز ازمات الصراع على السلطة وتداولها من خلال عقد اجتماعي متفق فيه على تقاليد واعراف وقيم تضمن لكل فئات واطياف المجتمع الوصول وممارسة السلطة بشكل سلمي وعادل ومرضي على اساس تفصيل مهام واختصاصات الدولة وحقوق وواجبات المواطنين، فحسم مسألة شكل ودور وهيئة السلطة سيؤدي الى ابتعاد قوى المجتمع وطاقاته عن سياسات التآمر والكيد والتحايل السياسي والاقتتال والعنف، في مقابل انتخاب واختيار سلطة او هيئة سياسية تدير شؤون الدولة بمعايير الرؤية الواضحة والبرامج الطموحة والاقناع والحوار السياسي البناء والتنافس الشريف والنزيه في اطار الاحكام الدستورية والقانونية والضبطية التي يعد الخروج عنها خروجاً عن الشرعية، فالخروج عن الشرعية الوطنية الشعبوية ينبئ بالفوضى والنزاعات والانفلات الامني وتنامي فجوة الفساد في المجتمع، وعندما تختفي تلك القيم في المجتمع وفي مبادئ العمل السياسي ويكون التشبث بالسلطة والاستمرار فيها بسبب المراوغة او الافراط في القسوة او التلاعب بالرأي العام تحت شعارات الاستقرار وغيرها، فستنتج تلك الممارسات حالة متأزمة من التوترات والمتناقضات وتحتدم الصراعات العلنية او الخفية تحت مضلة الاستقرار الشكلي وخلف شعارات البناء والمشروعية وعودة الحياة، وستتأكل حينها روافد وقواعد الدولة ومنظوماتها الاقتصادية والامنية والدفاعية، وتهتري مفاصل الدولة فساداً وعبثاً بموارده وتعطيل كوادره وتدميراً لقيمه ونسيجه الاجتماعي وتهديداً لوحدة ترابه وسيادته وكرامة وحرية شعبه.

يعتبر الانتقال السلمي للسلطة مفهوماً حضارياً في النظم الديموقراطية المتأسسة على القانون والفصل بين السلطات واحترام الحقوق والحريات، وبخاصة في حالة التغيير الثوري الجذري للأنظمة السياسية او نتيجة الصراعات الحزبية والايديولوجية على السلطة والنفوذ، ويتطلب الانتقال السلمي للسلطة تكريس مؤسسات ديموقراطية وانظمة قضائية وضبطية فاعلة ومستقلة في المجتمع، وتتطلب ايضاً التوعية والتوجيه الفكري والثقافي لأطياف الشعب ومكوناته الثقافية لضمان عدم تسلل القيادات السياسية الهشة والفاسدة لمفاصل الدولة وللحد من تفاقم ظاهرة (جنوح السلطة)، ومنع اساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية او فئوية او ايدولوجية او قبلية على حساب مصالح الدولة العليا ومنظومة الامن القومي، وبالتالي يعد مبدأ التداول السلمي للسلطة مطلباً ملحاً وضرورياً لتعزيز الأمن والسلم والاستقرار في المجتمع، وبناء حاضر

ومستقبل زاهر للأجيال وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وبناء مناخ محفز وآمن على العمل والعطاء.

مفاهيم اساسية:

تداول السلطة: تداول السلطة هي انتقال السلطة بشكل سلمي من قيادة سياسية إلى اخرى، سواء كانت منتخبة او مكلفة أو مختارة، دونما اللجوء الى العنف او اي مظهر من مظاهر الضغط والابتزاز السياسي او المسلح.

الأمن الاجتماعي: هي السلامة والاستقرار في المجتمع، حيث يشعر الافراد بالحرية في ممارسة حقوقهم الاساسية، دون خوف من التهديد او العنف.

المبدأ الاساسي لتداول السلطة: يتمثل في تحقيق التوازن بين استقرار الدولة وصون الحقوق والحريات، ويضمن التداول السلمي للسلطة عدم الاستبداد او الاحتكار للسلطة او استنزاف الموارد، مما يساهم في بناء المجتمع الديمقراطي الآمن المستقر، من منطلق أن المشاركة السياسية حق يكفله التشريعات المحلية والاقليمية والدولية.

تأثير الانتقال السلمي للسلطة: يساهم الانتقال السلمي للسلطة في تقوية الاجهزة الدستورية، واستقلالية المؤسسة القضائية، وحيادية واحترافية المؤسسة الامنية والعسكرية، وتوفير الفرص العادلة للجميع للمشاركة في الحياة السياسية، مما يعزز استقرار المجتمع ويحافظ على الامن والاستقرار العام ووحدة الدولة ومؤسساتها ونسيجها الاجتماعي.

المسؤولية الوطنية: يقع على عاتق جميع الاطراف المعنية في الدولة، بما في ذلك الحكومة، الاحزاب السياسية، المنظمات المدنية، اطياف ومكونات المجتمع، مسؤولية الالتزام بتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، والحفاظ على الامن والاستقرار في المجتمع.

العوامل المؤثرة على التداول السلمي للسلطة:

التعددية الحزبية: تعدد الاحزاب السياسية الهادفة والطموحة والتي تمثل مصالح مختلفة ورؤى ومشاريع متباينة حول شكل وآليات ادارة شؤون الدولة يشكل قاعدة العمل السياسي الحضاري في الدولة، بشرط عدم انحراف الاحزاب السياسية عن مسارها الوطني بمحاولة الوصول للسلطة من اجل الهيمنة والتسلط كهدف غير معلن بدلاً عن رؤيتها في ترسيخ نظام ديموقراطي يتشارك فيه الجميع حقوق الممارسة السياسية والتي هي خصوصية تلك الاحزاب والكيانات السياسية غير المرتبطة بأجندة خارجية او اهداف مصلحية فئوية وقبلية وايديولوجية.

الانتخابات الحرة والنزيهة: لضمان مشاركة جميع اطياف المجتمع في العملية السياسية، دونما تأثير داخلي أو خارجي في مجريات العملية الانتخابية أو في استقلالية المؤسسة التشريعية ومؤسسة تنظيم وادارة الانتخابات.

العدالة الاجتماعية: هي السعي لتحقيق المساواة على اساس المواطنة بين كل اطياف ومكونات المجتمع، وتوفير فرص متساوية وعادلة للجميع لممارسة حقوقهم السياسية وفق معايير انتخابية سياسية عادلة وواضحة ومعلنة.

الدولة المدنية: هي دولة اساسها النظام القانوني والدستوري القوي، والفصل بين السلطات، لحماية حقوق الانسان وصون الحريات ولضمان عدالة توزيع المناصب والثروات، وفرض النظام والامن العام والاستقرار.

الاجهزة الضبطية: يعد استقلالية الاجهزة الضبطية وكفاءتها اساس التداول السلمي للسلطة من خلال انفاذ القوانين والتشريعات المنظمة لشؤون السلطة والحد من النزاعات والجريمة والارتباط بالأطراف الخارجية والقضاء مظاهر الفساد.

النظام القضائي: النظام القضائي هو السلطة المختصة بالحد من جنوح السلطة السياسية وهيمنتها على الشأن العام واقصاء من يثبتون عدم احترام التشريعات المنظمة لتكوين وتداول السلطة.

الاعلام والمنابر الدينية والثقافية والعلمية: لها دور فاعل في فضح ممارسات السلطة الفاسدة وتوعية المواطنين والضغط على المنتحلين والمهيمنين على مؤسسات السلطة والرافضين لمبدأ المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة، وتوعية المواطنين بحقوقهم الدستورية والقانونية واهمية انتخاب من يصلحون لتولي زمام السلطة

بمعايير مصالح الدولة العليا وتغليب مقتضيات الامن القومي الليبي على المصالح الشخصية والفئوية والقبلية والايديولوجية الضيقة.

تطور نظريات السلطة:

- **نظرية الحق الالهي:** هي نظرية في السلطة عقيدة سياسييها تتمحور حول ممارسة الحكم والسلطة بأسم الرب او الاله، فيرفعون شعارات دينية ومقدسة للتلاعب بمشاعر الشعوب والسيطرة على مقدرات البلاد والهيمنة على شؤون الحكم باسم الشريعة أو الرب، افكار هذه التنظيمات السياسية المؤدلجة هي الاقرب الى افكار التنظيمات الاسلامية المتطرفة وجماعات الاسلام السياسي المتطرف.
- **نظرية العقد الاجتماعي:** وفق مفهوم العقد الاجتماعي يتفق اطياف المجتمع على الحقوق والواجبات واختصاصات الدولة وصلاحيات السلطة الحاكمة في ادارة الشأن العام، ويفوضون هيئة حاكمة لإدارة شؤونهم وثرواتهم لفترة زمنية محددة.
- **نظرية القوة:** حيث تقوم جهة او فئة معينة بالاستيلاء على السلطة وممارسة السلطة بقوة السلاح او بدعم خارجي او بشراء الذمم بما تمتلكه من ثروات، وقمع الحريات باستخدام القوة او احتكار الموارد، او فرض نظم سياسية معينة من قبل القوى الفاعلة التي تمتلك القوة محلياً واقليمياً ودولياً.
- **نظرية التطور العائلي:** شهد التاريخ حكم العائلات وتنامي نفوذ العائلات المالكة للثروة او السلاح لدرجة قيامهم بالاستيلاء على مقاليد الامور في الدولة، وعقد الصفقات السياسية الممولة بالمال محلياً واقليمياً ودولياً لضمان البقاء في السلطة.

صعوبات التداول السلمي على السلطة:

1. تضارب القواعد الدستورية والتنظيمية والتي تؤدي الى عملية تقييد التداول السياسي السلمي على السلطة.
2. غياب الاليات المناسبة لتداول السلطة او عدم احترامها.
3. التداول المستمر وغير الممنهج على السلطة يساهم في خلق الازمات الوزارية وتأخير بناء وتنفيذ استراتيجيات الدولة العليا، واحداث ربكة وفوضى ادارية ومالية بالدولة يهئ المناخ لتفاقم مظاهر الفساد المالي والاداري والسياسي.

4. احتكار السلطة من طرف فئة معينة على حساب التعددية الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

5. ضعف المشاركة الشعبية.

6. تفشي واستشراء مظاهر الفساد.

7. استغلال الظروف الاستثنائية في البلاد واحتكار السلطة بحجة حماية الامن العام.

8. ضعف وجود ضوابط دستورية واضحة والايمان بها من طرف الفاعلين السياسيين.

9. تغول التشكيلات المسلحة الممولة من قبل السلطة الحاكمة في البلاد والتي تتغذى من رحم سلطة فاسدة همها وشغلها الشاغل البقاء في سدة الحكم حتى على حساب مصالح الدولة العليا وامن واستقرار البلاد ووحدة نسيجها الاجتماعي، هذه التشكيلات ستمارس كل مظاهر القمع للحريات وحتى الخطف والاغتيالات لخصوم الحكومة او السلطة الحاكمة التي ترعاهم وتمولهم وتعطيهم شرعية بقائهم واستمرارهم.

10. بقاء الدولة تحت وصاية قوى خارجية مهيمنة على القرار الدولي والمحلي ينتج حالة من الصراعات والنزاعات الممولة والمدعومة من قبل تلك القوى التي يهمهم فقط تحقيق مصالحهم الاستراتيجية في البلاد، فتمنح الاعتراف لحكومة او تنظيم او تشكيل مسلح على حساب مصالح الدولة العليا وامنها القومي، فتغذي الصراعات على السلطة والثروات مقابل صفقات واتفاقيات تضمن مصالحهم المستقبلية وتضمن بقاء من يواليهم من عملاء محليين وفاسدين محترفين.

التداعيات الامنية لضعف التداول السلمي على السلطة:

- هيمنة السلطة السياسية على المؤسسات الامنية والعسكرية واستخدام ارشيفها وادواتها لتعميق البقاء في السلطة، وما يترتب على ذلك من استخدام القوة المفرطة لقمع الآراء والحريات، ما يولد حالة من الاستياء والاحتقان بين اطياف المجتمع.
- تسرب الكوادر الامنية الاحترافية خارج اطر المؤسسات الامنية او اقصائهم، ما يتسبب في ضعف فاعلية تلك المؤسسات في ضبط المخالفات وحفظ النظام العام، وبالتالي خلق بيئة الفوضى والتوتر بالدولة مما يعرقل بناء مناخ ديمقراطي يؤسس للتداول السلمي على السلطة.
- احتكار السلطة والتشبث بالبقاء قد يدفع بالسلطة الحاكمة بالسماح بانتهاك خصوصية المؤسسات الامنية ذات الطابع السيادي والمرتبطة بالأمن القومي والاستيلاء على ارشيفها لممارسة الضغط المحلي والدولي في اتجاه

- البقاء في السلطة، وخاصة الارشيف المتعلق بالشخصيات العامة والصفقات الامنية والتحالفات العسكرية والمعلومات الاستخباراتية الهامة المتعلقة بالأمن القومي والاقليمي والدولي.
- مخاطر ان تتحول المؤسسات الامنية الى وحدات قمع تخدم اهداف السلطة الحاكمة في قمع الآراء والمتظاهرين، او اخفاء بيانات عن مفسدين ومجرمين نافذين في اركان الدولة لضمان البقاء في السلطة.
- قد تصل ممارسات السلطة القائمة ورغبتها في البقاء الى حد التغاضي عن التدخلات الخارجية في الشؤون المحلية، بتغذية الصراعات والاقتتال مقابل عقد صفقات سياسية واقتصادية وتنازلات تمس بالأمن القومي الليبي، كالسماح بالولوج الى ارشيف الدولة السري او تنفيذ الاغتيالات ضد كل من يشكل تهديد للقائمين على السلطة او قد يعرقلوا تنفيذ اجندات خارجية.
- الانفلات الامني على الحدود وفي المنافذ بسبب انشغال السلطة القائمة في برامج تعزز بقائها، او انشغالها بعقد الصفقات التجارية والسياسية التي تعظم ثرواتها وتضمن شراء ذمم المعارضين لها او المعرقلين، مما يتسبب في تنامي شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي قد يكون لها ارتباطات وصفقات امنية وسياسية وتجارية بأطراف محليين واقليميين ودوليين.
- رعاية التشكيلات المسلحة الضامنة لبقاء واستمرار السلطة والموالين لها ودعمهم بمختلف الامكانيات وتقويتهم الى الحد الذي تصبح فيه المؤسسات الامنية والعسكرية عاجزة عن ممارسة دورها في حفظ الامن العام وضبط المجرمين وصون الحريات السياسية وحقوق الانسان وضبط وملاحقة المخالفين للقوانين والتشريعات الامنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مما يخلق بيئة فوضى وانفلات في مختلف المجالات.
- استشراء مظاهر الفساد بسبب شراء السلطة الحاكمة لذمم قيادات مؤسسات الجيش والامن يؤدي بتلك المؤسسات إلى ان تصبح مؤسسات غايتها توفير الظروف المناسبة لاستمرار السلطة الحاكمة على حساب مصالح الدولة العليا والحريات العامة، ما يزيد من ظاهرة استنزاف موارد الدولة في تعزيز البقاء والاستمرار في الحكم على حساب المشاريع التنموية وعلى حساب الرفع من مستوى جاهزية كوادر تلك المؤسسات وفاعليتها في حفظ النظام العام ودعم الاستقرار وصون السيادة والامن القومي الليبي.

- تمترس السلطة في الدولة يزيد من حالة الاحتقان والتوتر بين اطياف المجتمع، وتزداد هذه الحالة تجذرا باستغلال الاطراف الخارجية لهذه الاوضاع فتدعم اطراف اخرى في المشهد الليبي سياسياً واقتصادياً وتدفع بهم نحو الانقسام والفرقة وتشتيت مؤسسات الدولة.
- جنوح السلطة او ضعف تداول السلطة سلمياً يؤدي إلى اختزال مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية في شخوص السلطة الحاكمة او في تشكيلات مسلحة ولائها للسلطة القائمة.

التداعيات الاجتماعية لضعف التداول السلمي على السلطة:

- انتشار الفساد والجريمة بسبب ضعف المؤسسات الامنية والقضائية او شراء ذمم قياداتها او ولائهم لتيار او فئة سياسية حاكمة او تسعى للوصول للسلطة، مقابل قوة التشكيلات المسلحة الداعمة للسلطة السياسية المسيطرة او المؤثرة في قرارات تلك المؤسسات.
- الاستياء العام بين اطياف المجتمع مما يؤدي الى ضعف الانتاجية وتراجع فاعلية مؤسسات الدولة المختلفة.
- الانقسام المجتمعي بين اطراف مؤيدة واطراف داعمة واطراف ترغب في الوصول للسلطة، مما يحتذ معه وتيرة الصراعات التي قد تصل الى الرغبة في امتلاك السلاح لمواجهة تغول فئة او قبيلة او تيار سياسي وتعمقه في مفاصل الدولة والهيمنة على مقدرات الامة.
- قد تتحول القبائل والمدن الى حاضنات للمجرمين والمفسدين توفر لهم الحماية بسبب عدم الثقة في مؤسسات الدولة القضائية والضبطية لعدم تطبيق معايير العدالة والقانون على الجميع، او بسبب تحول المؤسسات الامنية والعسكرية الى وحدات تخدم اجندة الحكومة او اجندة خارجية، ولا تراعي مصالح الدولة العليا ومبادئ القانون والعدالة والمساوة في الحقوق والواجبات.
- من تداعيات ضعف التداول السلمي على السلطة انتشار الحنق العام بين اطياف المجتمع والسلبية ومن ثم ضعف المشاركة السياسية وحرمان الوطن من مشاريع وطنية طموحة.

حفظ الله ليبيا وشعبها